

دور الأندية الأمنية والعسكرية
في التوعية الأمنية

اللواء د. سعد بن علي الشهراني

دور الأندية الأمنية والعسكرية في التوعية الأمنية

المقدمة

الأمن كحاجة إنسانية ضرورية وكمقصد من مقاصد الشريعة الإسلامية، وكل الشرائع، أصبح مطلباً ملحاً على كافة المستويات، وأصبح وظيفة ومسؤولية، عامة وخاصة، في عصر كثرت فيه المهددات ومصادر الخطر، وتزاحمت وتصادمت وتداخلت فيه المصالح والحقوق والحريات وضعفت وتلاشت كثير من الحدود والحمايات التقليدية، ولذلك استأثرت الحاجة (الوظيفة) الأمنية باهتمام جميع الأفراد والمجتمعات والدول، على المستويات الفردية والاجتماعية والمحلية والوطنية الإقليمية والدولية، وأصبحت هذه الوظيفة تتطلب الكثير من الموارد من أجل إيجاد بنية أساسية وتنظيمية واجتماعية وظيفتها التقليل من المهددات والأخطار وبالتالي تحرير الإنسان من عامل الخوف فيكون منتجاً ومسهماً في العملية التنموية وفي الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

ولم تعد جهود الدولة ومؤسساتها المعنية كافية لتحقيق هذه الأهداف، بل لم تكن لتقوم بوظيفتها الأمنية العامة بكفاءة في الوقت الذي تتقاعس فيه المؤسسات الأهلية والأفراد عن الارتقاء بمسؤولياتهم الأمنية الخاصة، فكيف بها في هذا العصر المتأزم المزدهم المتلاطم بمصادر التحول والتغير والأخطار. لقد أصبح للدور الخاص بالأفراد ومؤسسات المجتمع الأهلية وبمؤسسات المجتمع المدني أهمية كبرى للتعاون والتكامل مع الجهود والوظائف الرسمية لمؤسسات الأمن الوطني حسب الاختصاصات النوعية والمكانية في مجالات الأمن المختلفة. ويعتبر مجال التوعية الأمنية من المجالات

المهمة التي يمكن لكل الجهات والمؤسسات العامة والخاصة أن تسهم فيه من أجل رفع مستوى الفهم والإدراك والتعاون والتكامل في سبيل تحقيق مستوى أفضل في مجال الأمن والسلامة العامة والخاصة.

ولا شك أنه يقع على مؤسسات الأمن الوطني العبء الأساسي في مجال التوعية الأمنية إلا أن هذا يأتي كجزء من وظائفها الأصلية. وقد تشغل عن هذا العبء أو لا تؤديه كما يجب أن يكون حتى في حال وجود برامج ونشاطات توعوية جيدة لهذه المؤسسات لأن ذلك لا يكفي، بل يجب أن يكملها ويدعمها جهود مكثفة ومنوعة وموزعة ومنظمة ومستمرة، نوعاً ومكاناً وزماناً واستهدافاً، تقوم بها مؤسسات المجتمع المختلفة ويشترك فيها القادرون والمؤهلون والمختصون والمهتمون بالشأن العام من أجل دعم الجهود الرسمية في أداء الوظائف الأمنية بشكل عام، والتوعية الأمنية بشكل خاص.

ولا شك أن الأندية الأمنية والعسكرية تقع ضمن التنظيمات الفرعية لمؤسسات الأمن الوطني الأمنية، الشرطة والأمنية الدفاعية، ولا ينطبق عليها مفهوم «منظمات المجتمع المدني» لأنها جزء من المؤسسات الحكومية (مؤسسات الدولة الرسمية)، وهي بذلك تقع ضمن المؤسسات التي لوظيفتها طابع أمني عام مباشر وغير مباشر. وهذا مما يكسبها أهمية خاصة ويجعل مسؤوليتها الأمنية بوجه عام ومسؤوليتها في التوعية الأمنية بوجه خاص توازي، على الأقل، مسؤوليات المجتمع المدني، هذه الورقة تأتي في هذا السياق، وتبدأ بوصف للتنظيمات الأمنية والعسكرية ووظائفها وموقع الأندية الأمنية والعسكرية منها، وتتناول الدور الممكن لهذه الأندية في جهود وبرامج التوعية الأمنية التي تستهدف جمهور هذه الأندية الخاص (المستفيدين

منها) والجمهور العام، من المواطنين والمقيمين على أرض الدولة، وتختتم الورقة ببعض التوصيات لتطوير مهام ووظائف هذه الأندية، لتكون أكثر مشاركة وفاعلية في الجهود الأمنية والتوعوية المستمرة.

١. ١ طبيعة الوظيفة الأمنية العامة ومؤسساتها والعاملين فيها

الأمن حاجة إنسانية أساسية خاصة وعامة، وقد قرن الله سبحانه وتعالى الحاجة إلى الأمن بالحاجات البيولوجية، يقول تعالى: ﴿الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَأَمَّنَّهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾ ﴿٤﴾ (سورة قريش).

وتأتي الحاجة إلى الأمن في الدرجة الثانية بعد الحاجات البيولوجية في هرم ماسلو للحاجات، والأمن مطلب اجتماعي واقتصادي وسياسي، ولا تستقيم الحياة مع اختلال الأمن، فالأمن وسيلة لقضاء الحاجات الإنسانية الأخرى. ولأن الأمن حاجة ووسيلة، عامة وخاصة، فهو أيضاً مسؤولية ووظيفة عامة وخاصة، كما أن له مستوياته المتدرجة من أمن الضرورات الخمس للفرد إلى الأمن الوطني والجماعي والدولي.

وما يهمننا هنا هو الأمن بصفته ووظيفة عامة تقدمه الدولة الوطنية الحديثة من خلال مؤسسات متعددة معنية بالقضايا والإشكالات الأمنية على المستويات الداخلية والخارجية. وإذا كانت المؤسسة السياسية هي أم المؤسسات. وبرغم أن جميع مؤسسات الدولة هي مؤسسات أمنية بدرجة أو بأخرى، إلا أن مؤسسات وأجهزة الأمن الداخلي ومؤسسات السلامة العامة والأجهزة والمؤسسات العسكرية، هي في صف متقدم، جداً كمؤسسات أمنية وينطبق عليها وصف المؤسسات الأمنية بامتياز.

وهذه المؤسسات تعتبر من أكثر المؤسسات العامة والخاصة تشغيلاً لليد العاملة ولها تنظيماتها الخاصة ونظمها وسماها الخاصة التي تميزها عن غيرها من المؤسسات العامة والخاصة.

ولعل من أهم سماتها المركزية في التنظيم وفي اتخاذ القرار والدقة والوضوح والإلزام، الأكثر من المعتاد، في توصيف الوظائف وترابطها ونطاق إشراف وخطوط السلطة وعلاقة الرؤساء بالمرؤوسين وفي تنفيذ هذه الوظائف، وهي مؤسسات تعنى بفرض القانون وهي المؤسسات الوحيدة التي لها الحق في استخدام القوة والعنف.

العاملون في هذه المؤسسات لديهم احتياجاتهم ولهم ظروف عملهم مما يجعل أعباء وظائفهم أثقل من الوظائف العامة الأخرى، ومن المهن الحرة، فضلاً عن كونهم اليد القانونية للدولة وللسلطة لفرض الأمن والاستقرار والنظام وتنظيم النشاطات العامة وممارسة الحريات والحقوق والواجبات. ولمواجهة ضغوط العمل غير العادية ومكافأة هؤلاء وحفزهم، وُسِّعت هذه التنظيمات لتقدم خدمات متعددة لهم عن طريق وحدات إدارية فرعية غير معنية مباشرة بالوظائف الأصلية لهذه المؤسسات، ليكون منسوب الأمن الوطني أكثر قدرة وراحة نفسية واجتماعية وليؤدوا مهامهم ووظائفهم محفوزين ومطمئنين نسبياً. ومن هذه التنظيمات الفرعية، الأندية الأمنية والعسكرية التي أنشئت لتلبي مثل هذه الحاجة، وهي جزء من التنظيمات العسكرية وتشارك معها في كثير من خصائصها.

١. ٢ الأندية الأمنية والعسكرية

الأندية الأمنية والعسكرية تنظيمات مساندة ذات وظيفة مشتقة من الوظائف الأمنية والعسكرية الأصلية تابعة لمؤسسات الأمن الوطني

الرئيسية، تعمل بموجب لوائح وأدلة تنظيمية خاصة بها، وظيفتها الرئيسية تقديم خدمات محددة يغلب عليها الطابع الاجتماعي والرياضي والترفيهي والثقافي، لمساعدة منسوبي قطاع الأمن الوطني، مدنيين وعسكريين، ضباط وضباط صف وجنود في التغلب على التبعات والأعباء والأبعاد والمشاكل المتعلقة بطبيعة الوظائف الأمنية والعسكرية، ويقع ضمن هذه الوظيفة تجسير العلاقة بين العاملين في المجالات الأمنية والعسكرية على كافة المستويات، وبين المجتمع من خلال برامج وأنشطة عامة موجهة تهدف إلى تحقيق أعلى درجات التكامل والتعاون في سبيل رفع مستويات الأمن والسلامة العامة، وهذه الأندية لها أنواع متعددة منها:

١ - أندية قوات الأمن الداخلي، التابعة عادة لوزارة الداخلية، وأندية القوات المسلحة التابعة لوزارة الدفاع، وربما أندية تابعة لأجهزة مستقلة أخرى مثل الأندية التابعة للحرس الوطني والاستخبارات العامة.

٢ - أندية مخصصة للضباط، وأخرى لضباط الصف والجنود.

٣ - أندية على مستوى التنظيم الرئيس، وأخرى على المستويات الأدنى حسب التوزيع التنظيمي والجغرافي.

٤ - أندية في المدن العسكرية، وأخرى في القواعد الجوية والبحرية ومثلها في التنظيمات النوعية والمكانية والمجتمعات السكنية المخصصة لمنسوبي قطاعات الأمن الوطني وعوائلهم.

٥ - أندية مصغرة على شكل مراكز خدمات وترفيه في معظم الوحدات الأمنية والعسكرية.

وهذه الأندية تعتبر من أكثر المؤسسات الحكومية والأهلية قابلة للإسهام في الجهود التوعوية الأمنية وذلك للاعتبارات الآتية:

أ- انتهاء هذه الأندية لقطاع الأمن الوطني وهو القطاع المعني الأول بالتوعية الأمنية.

ب- الخبرة والاختصاص اللذان يتمتع بهما منتسبو هذه الأندية والمستفيدون الرئيسيون منها في مجالات الأمن والسلامة.

ج- كون هذه الأندية الأقرب تنظيمياً وعلاقة مع مؤسسات الأمن الوطني المختلفة وعلى وجه الخصوص مؤسسات التعليم والتدريب الأمني والعسكري مثل الكليات العسكرية والمعاهد والمراكز التدريبية التي يتمتع منسوبوها بخبرات متميزة في مجالات الأمن والسلامة.

د- الدعم والتجهيز الخاص والبنية الأساسية التي تحظى بها هذه الأندية مما يجعلها مؤهلة للمشاركة الفاعلة في جهود وبرامج التوعية الأمنية العامة.

هـ- العلاقة الوظيفية القائمة فعلاً والممكنة بين هذه الأندية وإدارات العلاقات العامة والإنسانية والتوجيه المعنوي والإرشاد داخل التنظيمات الأمنية (المؤسسات المعنية ببرامج التوعية).

كل ذلك يجعل الأندية في موقع متقدم للقيام بوظيفة التوعية الأمنية.

١. ٣ مفهوم التوعية الأمنية

يمكن أن نعرف التوعية الأمنية بأنها الجهود المبذولة من الجهات الأمنية المختصة والجهات الأخرى ذات العلاقة ضمن خطة عامة لرفع مستويات

الفهم والإدراك للأبعاد والمفاهيم والمخاطر والسلوكيات المشروعة وغير المشروعة الواجبة المتاح والممنوعة، في مجالات الأمن والسلامة العامة والخاصة، بهدف تقليل المخاطر والمهددات الداخلية والخارجية التي يمكن أن يتعرض لها الأفراد والمجتمع والدولة، ودعم جهود مؤسسات الأمن الوطني الأمنية والدفاعية في أداء مهامها ووظائفها، والتعاون معها والتكامل مع جهودها.

وهناك مجالان رئيسيان للتوعية الأمنية:

المجال الأول: وهو المجال الأمني المتعلق بالضرورات الخمس والحاجيات والتحسينات كما هو موصوف في الفكر الإسلامي، ليكون الفرد والمجتمع والدولة والأمة، في مأمن من المخاطر والمهددات وأسباب الخوف، وهذا مجال واسع جداً يمكن للأندية أن تسهم فيه إسهاماً متميزاً بحكم موقعها وعلاقتها بالسلطات والمؤسسات الأمنية.

المجال الثاني: وهو مجال السلامة العامة والخاصة، حيث يمكن للأندية أن تسهم في رفع مستوى الوعي بالمخاطر وأنواعها ومصادرها وسبل ووسائل الاحتياط والوقاية منها في المنازل والمؤسسات والأماكن العامة، على مستوى الأفراد والتنظيمات الاجتماعية والإدارية المختلفة.

٤. ١ المستهدفون بالنشاطات التوعوية الممكنة للأندية الأمنية والعسكرية

هناك جمهوران يمكن أن تستهدفهما هذه الأندية بالنشاطات ذات الطابع التوعوي هما:

- ١ - الجمهور الخاص، وهو جمهور المستفيدين من هذه الأندية بحكم نظامها وطبيعة وظيفتها وهم في غالبيتهم أربع فئات:
- أ- منسوبو المؤسسات والأجهزة الأمنية والعسكرية ممن هم على رأس العمل، وهم الفئة العريضة من المستفيدين والمستهدفين الأصلية لهذه الأندية.
- ب- أسر المستفيدين الأصليين من منسوبي المؤسسات الأمنية والدفاعية.
- ج- المتقاعدون من العمل الأمني والعسكري وأسرهم.
- د- الفئة التي يمكن لها الاستفادة من خدمات هذه الأندية استثناءً.
- ٢- الجمهور العام، من عامة المواطنين والمقيمين، ممن يمكن أن يستفيدوا من خدمات هذه الأندية أو ممن يمكن، بل يفترض، أن نشاطات هذه الأندية توجه إليهم كمستهدفين بنشاطات تطوعية أو خيرية أو توعوية.

١. ٥ التوعية الأمنية للجمهور الخاص

لابد من القول بأن منسوبي قطاع الأمن الوطني هم بحاجة حقيقية إلى التوعية في مجالات متعددة من مجالات الأمن والسلامة العامة ولذلك يفترض أن تكون الجهود الموجهة لمنسوبي الأجهزة الأمنية والدفاعية في مجال رفع مستوى الوعي العام والحس الاجتماعي والأمني في صلب وظائف هذه الأندية، بل قد تكون أحد مبررات إنشائها أصلاً حتى وإن قصرت التنظيمات والخطط والبرامج عن هذا الهدف المفترض.

والأهم من ذلك أن أي تقصير في أداء الوظيفة الأمنية والدفاعية الأصلية الذي يمكن أن يعزى لقصور الوعي ومدى تحمل المسؤولية لدى

العنصر البشري من العاملين في قطاع الأمن الوطني، هو قضية من أهم القضايا، وعليه فإن جهود الأندية يجب أن تنصب على الأقل جزئياً على رفع مستوى الإحساس بالمسؤولية الملقاة على عاتق منسوبي هذا القطاع لأنهم القدوة في المسائل المتعلقة بالولاء والانتفاء والالتزام والوطنية وأي سلوك سلبي أو إيجابي من هذا الجمهور الخاص سيكون له انعكاساته على الجمهور العام وعلى الأمن الوطني، بل على قادة الرأي في المجتمع. وهذا مجال مهم للتوعية حول المسؤولية الأمنية بما يسهم في رفع مستوى الأداء.

ومن أهم الجهود التوعوية المطلوبة الموجهة للجمهور الخاص لهذه الأندية ما يلي:

١- رفع مستوى الوعي الأمني لمنسوبي الأمن في مجالات الأمن والسلامة التي لا تقع في مجال اختصاصهم من خلال تنظيم الندوات والمحاضرات والدورات التدريبية.

٢- رفع مستوى الإحساس بالمسؤولية الأمنية في اختصاصاتهم أولاً، وعلى مستوى مسؤوليتهم الأمنية الخاصة عن أسرهم وأبنائهم وبيئتهم الاجتماعية.

٣- رفع مستوى أخلاقيات العمل في أداء الوظائف المناطة بمنسوبي قطاع الأمن الوطني.

٤- رفع مستوى وعي منسوبي هذه المؤسسات بأهمية تمثيل الوظيفة الأمنية والأجهزة والمؤسسات، كأفراد في حياتهم العامة، بما ينعكس إيجابياً على سمعة ومكانة هذه الأجهزة الرسمية والاجتماعية.

٥- توجيه منسوبي المؤسسات الأمنية والدفاعية حول كيفية التعامل مع بقية أفراد المجتمع خارج نطاق الوظيفة والعمل والمسؤولية.

٦ - إتاحة الفرصة لمنسوبي هذه المؤسسات للمشاركة الرسمية والاجتماعية النشيطة والفعالة في المناسبات والاحتفالات العامة.

٧- رفع مستوى الوعي لدى منسوبي أجهزة الأمن والدفاع بمسؤوليتهم حول التنشئة الاجتماعية السليمة لأبنائهم وحقوق الفئات الأضعف في المجتمع مثل المرأة والطفل وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة والمهمشين والفقراء وحفزهم على الإسهام في النشاطات الاجتماعية الموجهة لخدمة هؤلاء، والنشاطات التطوعية وغير التطوعية الأخرى.

٨- رفع مستوى الوعي بمتطلبات السلامة وعلاقة ذلك بسلوك أفراد المجتمع، ومنهم شريحة رجال الأمن والعسكريين، وأهمية أخذ الاحتياطات اللازمة والالتزام بالنظم والقوانين والتعليمات في المنزل ومكان العمل والطرق والأماكن العامة.

١. ٦. التوعية الأمنية للجمهور العام

على الرغم من أن الهدف الرئيس للأندية الأمنية والعسكرية هو تقديم خدمات تتمحور في غالبيتها حول الجوانب الاجتماعية والرياضية والترفيهية، لمنسوبي قطاع الأمن الوطني، إلا أن كون كثير من المؤسسات الأمنية يقدم خدمات مباشرة للجمهور العام، ويكون العاملون في قطاع الأمن الوطني شريحة اجتماعية منتشرة في النسيج الاجتماعي، ولأن من تقدم خدمات لها طابع اجتماعي، كل ذلك وغيره، يجعل هذه الأندية أكثر تأهيلاً من كثير من الأجهزة الأمنية والدفاعية للمشاركة في التوعية الأمنية للجمهور العام. كما أن كثيراً من رجال الأمن والعسكرية يحالون للتقاعد في أعمار أصغر نسبياً من

قراءتهم المدنيين في القطاعين العام والخاص، وهم يمتلكون الطاقة والخبرة والإحساس بالمسؤولية والوقت، مما يجعلهم في موقع يمكنهم من أن يكونوا همزة وصل مع بقية أفراد المجتمع ومؤسساته من خلال النشاطات والبرامج والجهود التوعوية للأندية الأمنية والعسكرية.

ومن الجهود التوعوية الممكنة لهذه الأندية في مجالات الأمن والسلامة ما يلي:

تنظيم المحاضرات وحلقات النقاش والندوات المتنوعة والمستمرة زماناً ومكاناً وجمهوراً في المؤسسات والأندية العامة والخاصة يليها نخبة من رجال العلم والثقافة والأدب من العسكريين وغير العسكريين، ممن لهم رؤى وخبرة متقدمة في مجالات الأمن والسلامة العامة.

التواصل المستمر مع النخب من أساتذة الجامعات والمثقفين وقادة الرأي والعلماء، بهدف تجسير العلاقات وتعميقها مع هذه الفئة المؤثرة في المجتمع وإطلاعهم ورفع مستوى فهمهم وإدراكهم للوظيفة الأمنية، وقبول آرائهم الموضوعية وشكرهم على إسهاماتهم والتفاعل الدائم معهم وإشراكهم في كثير من الاحتفالات واللقاءات والنشاطات ذات العلاقة بالوظيفة الأمنية والأجهزة الأمنية والعسكرية.

المشاركة في النشاطات التوعوية وفي المناسبات والأيام والأسابيع المقررة ضمن خطط التوعية الأمنية، ببرامج ونشاطات وجهود مستقلة أو مشتركة مع الجهات المنظمة أو الجهات ذات العلاقة.

التواصل المستمر مع الإعلاميين ووسائل الإعلام المختلفة، المقروءة والمسموعة والمرئية لإيصال رسائل أمنية توعوية مصممة تصميماً يكون مقبولاً وجاذباً للمتلقي.

تعميق الفهم الاجتماعي والإدراك العام والخاص للرؤية الإنسانية والبعد الأخلاقي والقيمي للوظيفة الأمنية لتخفيف الآثار السلبية لممارسة السلطة الأمنية التي قد تستدعي استخدام القوة والعنف في فرض القانون. رفع مستوى الدعم المعنوي وغير المعنوي المتوقع من أفراد المجتمع في الأزمات الداخلية والخارجية، وترسيخ القناعات بأن جهود الدولة ومؤسساتها غير كافية، وأن الجبهة الداخلية والدعم الأهلي والاجتماعي ضرورة من ضروريات صمود وقوة الجبهة الخارجية.

١. ٧ التوصيات

بالرغم من أن هذه الورقة لم تذهب بعيداً وعميقاً في وصف وتحليل وإغناء موضوعها، فإنه يمكن تقديم التوصيات التالية:

١- إعادة توصيف وظائف الأندية الأمنية والعسكرية بحيث تشمل بوضوح ووظيفة «المشاركة الفاعلة في برامج وأنشطة التوعية الأمنية».

٢- توسيع تنظيم هذه الأندية، وذلك باستحداث أو إنشاء إدارة أو قسم أو شعبة أو وحدة إدارية، كيفما كان مساهمها، تكون مهمتها أو جزء من مهمتها القيام بالوظيفة التوعوية الموصوفة في التوصية الأولى (وإذا كان مثل هذا الفرع الإداري موجود ضمن تنظيم النادي، فليعمل دوره في مجال التوعية الأمنية).

٣- وضع خطة سنوية للنادي في مجال التوعية الأمنية تشمل نوعين من النشاطات والبرامج:

أ- النشاطات والبرامج التي يقوم أو سيقوم بها النادي ضمن النشاطات والبرامج العامة التي تقوم بها أجهزة الدولة والمؤسسات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات التنشئة الاجتماعية، في المناسبات والأسابيع والأيام المخصصة للتوعية في مجالات الأمن والسلامة، العامة والخاصة.

ب- برامج ونشاطات خاصة بالنادي يقوم بها منفرداً ليعزز حضوره ودوره في مجال توعية الجمهورين الخاص (المستفيدين من النادي) والعام.

ج- وتعتمد هذه الخطة من مجلس إدارة النادي، بعد التنسيق مع الجهات ذات الاختصاص والعلاقة.

